مفهوم العدالة المائية بالتطبيق على النزاع العراقي– التركي حول المياه

د.سمر ابراهيم محمد

مدرس العلوم السياسية جامعة الاهرام الكندية

عضو الجمعية العربية للعلوم السياسية

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

المستخلص:

تعد المياه موردًا أساسيًّا ليس فقط للبشر بل لجميع الكائنات الحية، لذا فإن ندرة المياه تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي والاقتصاد والتنمية في جميع الدول. ولأن دولة العراق تقع في مناطق قاحلة وشبه قاحلة، فقد عانت في الفترة الأخيرة من أزمة حقيقية خاصة بندرة المياه، ووصلت نسبة العجز المائي لديها إلى أكثر من نصف الكمية المفترض وصولها إليها. وبما أن العراق من الدول التي تشترك في نهري دجلة والفرات مع كلٍّ من تركيا وإيران وسوريا، وكونها بلد المصب، لذلك يتم تقاسم هذه المياه وتنظيمها وفقًا للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحصص المياه، لكن لوحظ خلال العقود الأخيرة أن تركيا تقوم بتشييد العديد من السدود على النهرين، وتعمل على تغيير مسارات الروافد، بما يتعارض مع المبادئ والاتفاقيات التي تحكم الحوض المائي للدول المتشاطئة في الأنهار الدولية.

Abstract

Water is an essential resource not only for humans but for all living creatures, so water scarcity greatly affects national security, economy and development in all countries. And because the State of Iraq is located in arid and semi-arid regions, it has recently suffered from a real crisis regarding water scarcity, and its water deficit has reached more than half of the amount it is supposed to reach. Since Iraq is one of the countries that share the Tigris and Euphrates rivers with Turkey, Iran and Syria, and being the downstream country, this water is shared and regulated in accordance with international agreements related to water quotas. However, it has been observed during recent decades that Turkey is constructing many dams on the two rivers And it works to change the courses of the tributaries, in contravention of the principles and agreements that govern the water basin of riparian countries in international rivers.

المقدمة

أولاً: موضوع الدراسة:

لقد أصبحت قضية العدالة المائية في مقدمة القضايا التي تُطْرَح وبشدة على صعيد الأجندات الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بقضايا الأمن المائي، وقد أصبح التنافس على السيطرة على مصادر المياه، وخاصة العابرة للحدود، أحد أهم مصادر النزاعات الدولية، كما أنه من المؤكد أن الحروب على الموارد الطبيعية والمواد الخام (الماء والنفط والغاز والمعادن) ستحدد في كثير من الحالات محددات وركائز السياسة العامة الإقليمية والعالمية. كما ستوجه الرأي العام الوطني للنضال من أجل الحفاظ على هذه الموارد النادرة وغير المتجددة، وخاصة المياه، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بدراسة وتحليل ومناقشة قضية عدالة المياه، في ظل التنافس المحموم على ذلك المورد النادر، والذي يمثل رمز الاستقرار والأمن والازدهار للشعوب والدول والحضارات.

ومن هذا المنطلق كان لسياسة تركيا المائية تداعيات سلبية كبيرة على الوضع المائي العراقي وتعميق أزمة المياه فيه، وذلك بعد أن قامت أنقرة بتشييد العديد من مشاريع الري والسدود على نهري دجلة والفرات لتحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة من إنشاء مشاريع تنموية، واستخدام المياه كوسيلة للضغط السياسي على دول الجوار المتشاطئة معها، بما في ذلك العراق، منتهكة بذلك القوانين والقواعد الدولية المنظمة لحقوق الدول وحصصها المائية.

ثانيًا: تساؤلات الدراسة:

يدور التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة حول: **ما هو موقف النزاع العراقي– التركي حول المياه من مفهوم العدالة المائية؟**، ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

١. ماهية العدالة المائية؟.
٢. ماهية العلاقة بين العدالة المائية والأمن المائي؟.
٣. ما هي السياسات التركية المائية؟.
٤. إلى أي مدى تتأثر العراق بالسياسات المائية التركية؟.

ثالثًا: منهج الدراسة:

يسلك الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، والوقوف على أثر السياسات المائية التركية على العدالة المائية للعراق.

رابعًا: تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: ماهية العدالة المائية.
  - المطلب الأول: تعريف العدالة المائية.
  - المطلب الثاني: العلاقة بين العدالة المائية والأمن المائي.
- المبحث الثاني: انعكاسات السياسة التركية المائية على العراق.

- المطلب الأول: الأمن المائي العراقي في ضوء السياسات التركية المائية.
- المطلب الثاني: أثر غياب مفهوم العدالة المائية على الأمن المائي العراقي.

- الخاتمة.
  - أولاً: النتائج
  - ثانيًا: التوصيات
- قائمة المراجع

المبحث الأول

ماهية العدالة المائية

تمهيد:

إن ندرة المياه وانعدام الأمن المائي مصـــطلحان يعبران عن توزيع المياه بشـــكل غير متســـاوٍ بين مجموعات المجتمع. فالمياه مورد مهم للغاية، وقد تؤدي هذه المياه إلى تعاون وثيق، أو إلى نزاعات عميقة، وصـراعات شـرسـة من أجل البقاء، ففي العديد من المناطق في العالم، يؤدي تزايد الطلب وانخفاض توافر المياه ذات الجودة الملائمة إلى زيادة المنافسة الشديدة والاشتباكات الشرسة بين مختلف مستخدمي المياه.

وســيســعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى الوقوف على تعريف واضـــح ومحدد لمصـطلح العدالة المائية، ثم نبين العلاقة بين العدالة المائية والأمن المائي، وتأسـيسًـا على ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول: تعريف العدالة المائية.
- المطلب الثاني: العلاقة بين العدالة المائية والأمن المائي.

المطلب الأول

تعريف العدالة المائية

يُعد الوصول إلى المياه النظيفة الصالحة للشرب حقًّا من حقوق الإنسان، وعلى الصعيد العالمي فإن هذا الوصول يمثل الاستثناء وليس القاعدة، حيث لا يستطيع مليار شخص حول العالم الوصول إلى مياه نظيفة صالحة للشرب.

وبناءً على هذا الإنكار العالمي لحق الإنسان في المياه، ظهر في السنوات الأخيرة. مفهوم العدالة المائية، والتي تعني حق جميع الناس في السيطرة الجماعية على مصادر المياه المحلية ومستجمعات المياه التي تدعمها[1].

كما تعرف أيضًا بأنها: توافر كمية ونوعية مقبولة من المياه من أجل الصحة وسبل العيش والنظم الإيكولوجية والإنتاج، إلى جانب مستوى مقبول من المخاطر المتعلقة بالمياه على الناس والبيئات والاقتصادات[2].

ويعتبر الفقه القانوني أن العدالة المائية هي مبدأ مهم من مبادئ القانون الدولي للمياه، وهي مرتبطة بمبادئ أخرى مثل التنمية المستدامة في الاستخدام، والعوامل التي يجب مراعاتها لتطبيق هذا المبدأ، مثل الخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وميزان المصالح. ومع ذلك، لا يبدو أن هذا المبدأ يمنع الصراع، ولا يأخذ في الاعتبار التفاعلات بين المياه والنظم البيئية[3].

وتقوم دراسة القانون الدولي للمياه على ثلاثة مبادئ رئيسية، وهي: مبدأ العدالة والاستخدام المعقول والمنصف، ومبدأ عدم الإضرار بالآخرين، ومبدأ التعاون والإخطار ووجوب التفاوض، وتتجسد هذه المبادئ على سبيل المثال، في مبدأ العدالة والاستخدام

المعقول للموارد المائية في المادة 4 من قواعد هلســـنكي، والمادة (1/12) من قواعد برلين بشأن الموارد المائية لعام 2004م.

ويؤكد الفقه على عدم وجود قانون دولي مفصَّـل ونهائي إلى الآن، يحدد ويعين الحقوق المائية للدول بمواقعها وتطوراتها المتنوعة وأحوالها المعقدة. بدلاً من ذلك، هناك مبادئ وأعراف دولية غير ملزمة، لكن الهيئات الدولية والجمعيات القانونية اعتادت على تبنيها في قضـــية المياه وحل النزاعات المتعلقة بها، كما اســـتقر العرف الدولي على عدم الاعتراف بالســـيادة الإقليمية المطلقة في التصـــرف في مياه النهر الدولي، وعلى الاستخدام العادل والمعقول للمياه الذي يأخذ في الاعتبار حقوق الدول الأخرى المشاركة في النهر الدولي[4].

وتأســـيسًـــا على ما ســـبق، يرى الباحث أن العدالة المائية جزء لا يتجزأ من التاريخ، والســـياقات الاجتماعية والثقافية، كما تشـــمل العدالة المائية مســـائل التوزيع، ولكنها تتجاوزها لتشـمل تلك المتعلقة بالاعتراف الثقافي والمشـاركة السـياسـية، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بسـلامة النظم البيئية، حيث تتطلب العدالة البناء الخلاق للجسور والتحالفات عبر الاختلافات. لذا فإن العدالة المائية تعد أفضـل وسـيلة لتحقيق توزيع عادل للمياه في ما بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة.

ونخلص أنه على الرغم من أننا نرى صـــعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم العدالة المائية، إلا أننا نرى أن تعريف مصـــطلح العدالة المائية يجب أن يســـتند إلى عدة عناصـــر منها: الاســـتفادة العادلة من المياه العابرة للحدود، مراعاة قواعد الإنصـــاف والمســـاواة بين جميع المنتفعين، مراعاة حقوق الأجيال القادمة، اعتبار المياه عنصـــرًا أســـاســـيًا للبقاء على قيد الحياة، ومن ثم لا يجب أن يعامل كســـلعة تخضـــع للعرض والطلب، لأن الموارد المائية هي في الأســـاس موارد اجتماعية وجماعية لا يمكن الاستئثار أو الانفراد بها.

المطلب الثاني

العلاقة بين العدالة المائية والأمن المائي

ترتبط العدالة المائية بمفاهيم بيئية متعددة قد يصعب حصرها منها الأمن المائي، ولذا سنسعى من خلال هذا المطلب توضيح الإشارة إلى العلاقة بين العدالة المائية والأمن المائي، ولكن قبل التطرق إلى توضيح هذه العلاقة سنشير إلى مفهوم الأمن المائي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الأمن:

الأمن في اللغة ضد الخوف، وأصله أَمِنَ. والأمان. وقد أَمِنْتُ فأنا آمن، وأَمَّنْتُ غيري أي ضد أخفته، والأمانة ضد الخيانة[5]، وهو بذلك: اطمئنان النفس وزوال الخوف، والأمن في مفهومه الواسع ومن منظور الدولة، هو أي تصرفات يسعى إليها المجتمع للتعرف على مصادر التهديد ومواجهتها لتوفير الحماية للتطور والتنمية في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ومن مفهوم الأمن نخلص إلى أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم، قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف.

ثانيًا: تعريف الأمن المائي:

مع اتساع مفهوم الأمن القومي– والذى لم يعد قاصرًا على الجوانب العسكرية فقط، وإنما امتد ليشمل الأمن الغذائي والمائي– ظهر مفهوم الأمن المائي، أو الأمن القومي المائي، باعتباره أحد أهم أبعاد الأمن القومي، لما يمثله من أهمية في التنمية وأمن الدولة؛ ومن ثم اتجهت العديد من الدراسات لتعريف مفهوم الأمن المائي على أنه:

"احتياجات الفرد المائية على مدار العام"، وهو ما عُرف بـ "حد الأمان المائي" (Water Stress Index)، وهو متوسط نصيب الفرد سنويًا من الموارد المائية المتجددة والعذبة، في الاستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي [6].

ويعتبر متوسط استهلاك الفرد عالميًا 1000 م3، في حين أن هناك شبه اتفاق إقليمي على أن متوسط نصيب الفرد سنويًا يصل إلى "500 م3"، وهذا يعتبر حدًا مناسبًا للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة، ومنها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة[7].

وقد عرف المجلس العالمي للمياه الأمن المائي بأنه: "حصول أي فرد من أفراد المجتمع على ما يكفيه من المياه النظيفة المأمونة بتكلفة مستطاعة، كي يحيا حياة صحية ومنتجة دون تأثير على استدامة البيئة الطبيعية"[8].

كما يعنى الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتاحة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها، وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها[9]. ويتم تغيير ثقافة الشعوب وخلق ثقافة الترشيد في استخدام المياه عن طريق ما يلي:

١. وضع عدادات لقياس الاستهلاك.
٢. إقامة السدود ووضع برامج لضخ المياه الأرضية[10].

وبالتالي يستند مفهوم الأمن المائي لمفهوم مطلق على أساس جوهري، وهو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، إلا أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كماً ونوعًا، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام

المتاح من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، علاوة على تنمية موارد المياه الحالية. ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة ســواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، وهذا المفهوم يربط بين الأمن المائي وبين العدالة المائية.

ثالثًا: العلاقة بين العدالة المائية والأمن المائي:

تأسـيسًـا على ما سـبق يمكن القول بأن الأمن المائي لا يقل أهمية عن الأمن القومي، حيث إن التفسير لمفهوم الأمن القومي لم يعد قائمًا على الجانب الاستراتيجي والعسكري وحده، بل امتد ليواكب ويتلاءم مع الأمن المائي، ولقد كانت المياه محلاً للصراعات منذ أمد بعيد، في البداية كانت تتمثل في الصـراع على مياه البحار نظرًا لأهميتها في مجال التجارة وتوزيع مناطق النفوذ، إلا أنه برز حديثًا في السياق العالمي أن المياه العذبة هي محل الصـــراع الراهن، وذلك بعد أن تم حســم الصـــراع على المياه المالحة (محيطات وبحار بموجب اتفاقيات عقدتها الدول مع بعضـها البعض)، ويعتبر عقد التسعينيات من القرن العشرين هو عقد الصـراع على موارد المياه، خاصـة في منطقة الشـرق الأوسـط، حيث المصـــادر المحدودة للمياه، والتي تتركز في أحواض الأنهار الرئيســية مثل نهري دجلة والفرات.

ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي شـــهده العالم، وبخاصـــة خلال عقد التســـعينيات تزايدت معدلات التنمية، ومن ثم تزايد الضـــغط على الموارد، وبخاصـــة الطبيعية منها، وتأتي في مقدمتها المياه، والتي أصـبحت سـلعة اسـتراتيجية نظرا لعدم وجود بدائل لها، في الوقت الذي يوجد للطاقة بدائل أخرى، ومن ثم فقضـــية الحفاظ على الموارد المائية وتعظيم الاسـتفادة منها تتصـدر قضـايا الأمن المائي القومي، وتزداد حدة المشـكلة في تلك الدول التي تقع منابع أنهارها خارجها، وبالتالي عدم القدرة على السيطرة عليها.

وعلى الرغم من أن يوم 20 فبراير هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية– الذي تم تحديده من قبل الأمم المتحدة، اعترافًا بالدور الأساسي الذي تلعبه العدالة الاجتماعية في "تحقيق السلام والأمن داخل الدول وفيما بينها والحفاظ عليهما"، والإقرار بأنه "لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية في غياب السلام والأمن"، حيث في جوهره، يتطلب العمل من أجل تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجميع، ولتحقيق ذلك، يجب التركيز على المجموعات أو الدول التي تعرضت للقمع أو الحرمان تاريخيًا، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بيان الأمم المتحدة للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية لم يذكر المياه أو البيئة على الإطلاق[11].

في الواقع فإن الماء هو جزء أساسي من العدالة الاجتماعية، فعندما يتعلق الأمر "بحل" قضايا العدالة الاجتماعية الرئيسية– مثل العنصرية والتمييز على أساس الجنس والطبقية– فغالبًا ما يتم تجاهل العدالة المائية، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، في المناطق الريفية القاحلة تتحمل النساء والفتيات عبء المشي لمسافات طويلة لتأمين المياه لأسرهن، مما يمنعهن من العمل أو الذهاب إلى المدرسة، بسبب مسؤولياتهن الثقافية المتعلقة بالنوع الاجتماعي بما في ذلك جمع المياه، فإن هذه الحقوق أقل وصولاً للنساء والفتيات الصغيرات[12].

ومن ثم يُعد الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية بمثابة تذكير في الوقت المناسب بأنه آن الأوان للنظر إلى المياه على المستوى الأساسي، وذلك عندما يتعلق الأمر بمعالجة التحديات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. حيث تنشأ الكثير من النضالات من أجل العدالة المائية أو تتفاقم بسبب عدم الوصول إلى المياه، وعليه يجب أن ندرك أنه بدون الحصول على مياه آمنة ونظيفة وموثوقة، لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية.

المبحث الثاني

انعكاسات السياسة التركية المائية على العراق

تمهيد:

في جميع أنحاء العالم ستكون مشاكل الموارد المائية واحدة من أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية في هذا القرن، وبالنسبة للعراق نظرًا لكونها منطقة مصب فقد تم تصنيفها من بين أغنى دول الشرق الأوسط فيما يتعلق بالموارد المائية، حيث شهد العالم ظهور حضـــارة قديمة اعتمدت إلى حد كبير على الزراعة بأنظمة الري غير العادية، ومع ذلك خلال العقد الماضـــي بدأت دولة العراق تعاني بشـــكل كبير من عدم كفاية حصـــص المياه، والتصـحر، والعديد من القضـايا البيئية الأخرى بسـبب عدم وجود إدارة مناسـبة للموارد، بالإضافة إلى الصراعات السياسية المختلفة.

وتعكس حروب المياه العالمية العديدة، ولا سـيما تلك التي تشـمل البلدان النامية، أهمية حصـــص المياه والطلب المحتمل عليها، لذا فإن انخراط العراق وتركيا، دولتي المجرى المائي على ضـفاف النهر، في نزاع طويل الأمد حول المياه ما زال لم يسـفر عن نهاية من خلال الاتفاق المتبادل.

وتأسيسًا على ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول: الأمن المائي العراقي في ضوء السياسات التركية المائية.
- المطلب الثاني: أثر غياب مفهوم العدالة المائية على الأمن المائي العراقي.

المطلب الأول

الأمن المائي العراقي في ضوء السياسات التركية المائية

من المتوقع أنه بحلول عام 2025، يمكن أن يعاني 1.8 مليار شخص من ندرة المياه، ويمكن أن يعاني ثلثا سكان العالم من انعدام الأمن المائي؛ حيث إن 60٪ من دول أحواض المياه الدولية ليس لديها اتفاق رسمي لضمان حصص عادلة[13]؛ فعلى سبيل المثال يواجه العراق حاليًا تهديدًا كبيرًا بنقص المياه بسبب التحديات الداخلية والخارجية، التي تشمل سوء إدارة الموارد المائية، والصراعات السياسية الداخلية، والعلاقات غير المستقرة مع الدول المجاورة لا سيما تركيا.

ويمكن أن يؤدي نقص المياه في العراق إلى إلحاق أضرار جسيمة باقتصاد البلاد من خلال مختلف القطاعات الوطنية التي تتراوح من الزراعة إلى الصحة العامة، علاوة على ذلك يمكن أن تُطرح قضايا بيئية غير متوقعة. في هذا السياق تصبح المياه عاملاً رئيسيًا في خلق السلام أو الصراع، وبالتالي يجب على العراق إعطاء الأولوية لتطوير سياسات مائية قوية من أجل التخفيف من تلك المخاطر والأضرار.

ويعتمد العراق إلى حد كبير على نهري دجلة والفرات في إمدادات المياه، ونلاحظ أن 90٪ من المياه المتدفقة من نهر الفرات و50٪ من نهر دجلة تنبع من تركيا[14]، ومع ذلك فللعراق وتركيا تاريخ طويل من النزاعات على المياه يعود إلى عشرينيات القرن الماضي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، حيث برزت العراق وسوريا وتركيا كدول مستقلة تشترك في الأنهار، مما خلق بيئة لنزاع محتمل.

وقد وقعت الدول الثلاث على أول اتفاق في عام 1926م، لكن تركيا تجاهلت التزاماتها بموجب الاتفاقية في ذلك الوقت، وعليه وقع العراق وتركيا معاهدة أخرى عندما قام الملك فيصل الثاني والرئيس التركي عصمت إينونو بتوقيع معاهدة الصداقة وحسن

الجوار عام 1946م، ولكن أهمل البلدان تنفيذها، وبحلول الستينيات من القرن العشرين زاد الطلب على الموارد المائية داخل العراق وتركيا بشكل كبير، حيث تضاعف عدد سكان الدولتين، وقد حذرت هذه الظروف من نقص كبير في الموارد المائية، وكانت إيذانًا ببداية عملية التفاوض؛ فقد جرت أولى المفاوضات بين دول الحوض عام 1962م لتقاسم المياه، ومع ذلك رفضت تركيا "ولا تزال ترفض" اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وبذلك خالف الجانب التركي "المادة 4" من مبادئ هلسنكي لعام 1966م باعتبار الفرات نهرًا دوليًا، واعتبرته نهرًا عابرًا للحدود فقط[15].

وتتلقى العراق 40٪ فقط من احتياجاتها من المياه السطحية، وكدولة مصب يتم توفير أكثر من 90 ٪ من المياه السطحية من قبل الدول المجاورة (حوالي 80 ٪ من تركيا)، ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي حوالي 150 ملم مع ارتفاع معدلات التبخر كمنطقة شبه قاحلة، وقد انخفض أكثر من نصف الأمطار التي تصلها من خارج حدود البلاد، خلال العقد الماضي، مع توقع حدوث المزيد من الانخفاضات في المستقبل القريب، وعليه فقد العديد من المزارعين وظائفهم، حيث يعتمد 36٪ من الاقتصاد المحلي على الزراعة، كما جعل البلاد تفقد حوالي 20 ٪ من مصدر الطاقة الكهرومائية[16].

في الأساس، هناك نوعان من التحديات المحيطة بالنزاع على المياه في العراق: خارجي وداخلي؛ يمثل النوع الأول، وهي التحديات الخارجية: تغير المناخ، وقوانين التنمية الدولية، ومشروع GAP[17]، في حين يمثل النوع الثاني، وهي التحديات الداخلية: الإدارة غير الجيدة للمياه، وعدم الاستقرار السياسي، والافتقار إلى السياسات المحلية، والإطار القانوني غير الكافي.

المطلب الثاني

أثر غياب مفهوم العدالة المائية على الأمن المائي العراقي

على الرغم من أن العراق تتمتع بمصـــادر مائية هائلة تكفيها وشـــعبها للعيش بكرامة، وتحسّن من تنمية المجتمع، اقتصـاديًا واجتماعيًا، حتى الأجيال القادمة، إلا أن سـيطرة تركيا على تلك المصـــادر ومحدودية الاســـتفادة منها حال دون تحقيق تلك التنمية، فبالاســتناد إلى المعايير الإقليمية والدولية، فإن الأراضـــي العراقية تحصـــل على الحد الأدنى من مصـــادرها المشـــروعة؛ فوفقًا لتوقعات "مؤشـــر الإجهاد المائي" فإن العراق سـتصـبح أرضًـا بلا أنهار عام 2040م، ولن يصـل نهري دجلة والفرات إلى مصـبهما النهائي في الخليج العربي[18].

وفي ظل عدم التوصل إلى اتفاق بين العراق وتركيا فإن الأولى تتهم الثانية باتباع أجندة سياسية مائية خفية، بالمقابل تشكو تركيا من أن مزاعم العراق لا أساس لها من الناحية القانونية؛ لأن نهري دجلة والفرات ينبعان من الأراضي التركية، وعليه فتركيا مستمرة في خططها والعراق يخسر الوقت والموارد.

من المفترض أن تركيا تهدف إلى تحقيق هدفين في وقت واحد: حيث يتمثل الهدف الأول في السـيطرة على المجاري المائية التابعة للعراق وسـوريا، في حين يتمثل الهدف الثاني في تقييد حصـــص المياه في هاتين الدولتين المصـــبتين إلى درجة عالية بحيث يستمران في الاعتماد على تركيا سياسيًا، وعليه ستحقق هذه الاستراتيجية طويلة المدى مزايا لتركيا، حيث يمكن أن تسـاعد تركيا في التغلب على نقص الطاقة وترسـيخ الدولة كلاعب رئيســي في ســياســات الشــرق الأوســط، وهو الدور الذي فقدته الإمبراطورية العثمانية خلال القرن الماضي.

والجدير بالذكر أنه في عام 2013م دخلت اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصـــادية لأوروبا بشـــأن حماية واســـتخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية حيز التنفيذ[19]، وقد وقع العراق على هذه الاتفاقية في يونيو من العام 2015م، ويُذكر أن هذه الخطوة من الممكن أن تعزز شرعية ادعاءات العراق، وعليه بررت تركيا تصرفاتها بالحجج التالية[20]:

- بلدان المصب لديها إدارة سيئة لموارد المياه، وبالتالي تهدر معظم المياه العذبة، وعليه فإن هذه البلدان ستستفيد من مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم "جاب"، الذي يمكنه منع الفيضانات وإهدار المياه.
- ينشأ حوالي 90٪ من إجمالي التدفق السنوي لنهر الفرات و50٪ من نهر دجلة على الأراضي التركية، لذلك يحق لتركيا التحكم في تدفقات الأنهار.
- لم تحصل اتفاقية الأمم المتحدة بعد على وضع قانوني ملزم، علاوة على ذلك يجب مشاركة جميع الموارد الطبيعية إذا كان سيتم اتباع الاتفاقية حرفيًا.
- يجب أن يكون للعراق نصـــيب أقل من المياه؛ لأن الأراضـــي المروية داخل حوض نهر الفرات لا تتجاوز 1.95 مليون هكتار، كما أن معظم أراضـــي حوض نهر الفرات عقيمة، لذلك لا جدوى من إنفاق المياه عليها.
- اقترحت الحكومة التركية بالفعل تخصـــيص المياه من نهر دجلة إلى الفرات لغرض التخفيف من نقص المياه، لكن العراق رفض هذا الاقتراح.
- تســتخدم الســدود لتنمية المجتمع، وتوليد الطاقة، وإدارة التغيرات الديموغرافية، لكن لا يوجد نية لاســتخدامها لدوافع ســياســية، ولا يشــكل اســتخدامها تهديدًا محتملاً لدول المصب.

وبالتالي تبدو حجج تركيا صحيحة على افتراض أنها لا تعمل من خلال دوافع سياسية، حيث أظهرت تركيا مخاوف قانونية بشأن إدارة موارد المياه، ولم يقم العراق بإدارة موارده المائية بشكل مناسب، ومع ذلك فإن العديد من المؤشرات تدعم الفرضية القائلة بأن تركيا تعمل من منطلق دوافع مائية وسياسية؛ فعلى سبيل المثال وليس الحصر فقد صرح رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان ديميريل عام 1992م قائلًا: "نحن لا نقول إننا نتشارك مواردهم النفطية، لا يمكنهم القول إنهم يشاركوننا مواردنا المائية، هذا هو حق السيادة، لدينا الحق في فعل أي شيء نحب"[21].

وكمثال آخر، في عام 2010م أعلن الرئيس السوري بشار الأسد عن مشروع ري نهر دجلة الكبير الذي يستند إلى اتفاقية 2002م بين العراق وسوريا، لكن الحكومة العراقية الحالية عبرت عن تشككها في شرعية الاتفاقية، وأطلقت اعتراضات رسمية عليها لمنع نفسها من توريث التزامات الحكومة السابقة، حيث يهدف المشروع إلى ضخ 1.25 مليار متر مكعب من مياه دجلة قبل تدفقها مباشرة إلى الحدود العراقية، وإعادة توجيه هذه المياه إلى الأراضي السورية لري حوالي 200 ألف هكتار في الحسكة، وذلك بالتعاون مع تركيا[22].

وهكذا يعاني حوض دجلة والفرات من هيمنة تركية على المياه، لا سيما في دول المصب. بشكل عام كانت الخلافات حول الموارد المائية في ذروتها، منذ أن تم إنجاز مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) من قبل دولة المنبع– تركيا، والمتضمن إقامة 22 سدًا و19 محطة كهرومائية لاستصلاح 1.9 مليون هكتار على نهري دجلة والفرات[23]، وحالياً، سد أليسو يعد جاهزًا لتخزين المياه، وقد تظهر العديد من التداعيات في المستقبل القريب على مستويات مختلفة منها: البيئة، الصحة، الأمن الغذائي، التغيرات الديموغرافية، الأمن القومي، وكلها تعتبر قضايا مهمة يجب الاهتمام بها،

بالإضـــافة إلى ذلك تواجه المنطقة تحديات خطيرة بســـبب تأثير تغير المناخ والتدهور البيئي والتوســـع الحضـــري الهائل، وهذا المزيج المعقد للغاية من التحديات والمخاطر يتطلب مناهج شـــاملة وخلاقة، في نهاية المطاف يمكن القول بأن هناك حاجة عالمية وإقليمية لتصـميم خطة اسـتراتيجية منظمة لإدارة المياه، وتحقيق العدالة المائية بين دول العالم.

الخاتمة

لقد سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم العدالة المائية، من خلال التطبيق على النزاع العراقي– التركي حول المياه، وفي سبيل الإجابة على التساؤلات التي أثارتها هذه الدراسة، قسم الباحث الدراسة إلى مبحثين؛ حيث تناول المبحث الأول: ماهية العدالة المائية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين؛ حيث عالج المطلب الأول: تعريف العدالة المائية، في حين عالج المطلب الثاني: العلاقة بين العدالة المائية والأمن المائي، ثم جاء المبحث الثاني ليعالج انعكاسات السياسة التركية المائية على العراق، من خلال تقسيمه إلى مطلبين؛ حيث عالج المطلب الأول: الأمن المائي العراقي في ضوء السياسات التركية المائية، في حين عالج المطلب الثاني: أثر غياب العدالة المائية على الأمن المائي العراقي.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. أصبحت قضية العدالة المائية في مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية، ومع ذلك لا وجود لقانون دولي مفصل ونهائي إلى الآن يحدد ويعين الحقوق المائية للدول.
٢. مثلما ترتبط العدالة الاجتماعية والسلام والأمن ارتباطًا جوهريًا، كذلك ترتبط العدالة الاجتماعية والعدالة المائية أيضًا.
٣. على الرغم من أننا نرى صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم العدالة المائية، إلا أننا نرى أن تعريف مصطلح العدالة المائية يجب أن يستند إلى

عدة عناصـــر منها: الاســـتفادة العادلة من المياه العابرة للحدود، مراعاة قواعد الإنصـاف والمساواة بين جميع المنتفعين، مراعاة حقوق الأجيال القادمة، اعتبار المياه عنصرًا أساسيًا للبقاء على قيد الحياة، ومن ثم لا يجب أن يعامل كسلعة تخضــع للعرض والطلب، لأن الموارد المائية هي في الأســاس موارد اجتماعية وجماعية لا يمكن الاستئثار أو الانفراد بها.

٤. العدالة المائية جزء لا يتجزأ من التاريخ، والســـياقات الاجتماعية والثقافية، كما تشـــمل العدالة المائية مســـائل التوزيع، ولكنها تتجاوزها لتشـــمل تلك المتعلقة بالاعتراف الثقافي والمشـــاركة الســـياســـية، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بســـلامة النظم البيئية.

٥. تهدف تركيا إلى السـيطرة على المجاري المائية التابعة للعراق، وتقييد حصـص المياه فيها بحيث تستمر العراق في الاعتماد على تركيا سياسيًا.

ثانيًا: التوصيات:

١. وضـــع أســـس قانونية وإجراءات تنفيذية وطنية ودولية لأجل تحقيق عدالة مائية ضـــمن متطلبات التنمية المســـتدامة، وفي إطار تحقيق الإنصـــاف في توزيع الفوائد والتكاليف البيئية والتمكين لحق الإنسان في بيئة صحية.

٢. دعم المشاريع الإقليمية التعاونية بشرط عدم المساس بالحقوق والثوابت العراقية في المياه.

٣. التشـــجيع على معالجة المياه العادمة، وإعادة اســـتخدامها للأغراض الزراعية والصناعية، الأمر الذي يوفر مصادر بديلة للمياه كحلول جزئية.

٤. من الضـروري تجاوز الصـعوبات والمعوقات التي قد تحول دون تطبيق العدالة المناخية على نحو أكثر فاعلية وإيجابية، ولن يتأتى ذلك إلى عن طريق تعزيز

التعاون بين الدول في المجال المائي، وتطوير القانون الدولي المائي، والدفاع عن مصالح البشرية جمعاء دون النظر إلى مصالح الدول الضيقة.

٥. يتعين على الدول أن تلتزم بأحكام القانون الدولي للمياه والقانون الدولي الإنساني من أجل تجنب الإضرار بالموارد المائية، وتحقيق العدالة المائية فضلاً عن ضرورة تفادي الهجمات الانتقامية التي من الممكن أن توجه ضد البيئة الطبيعية، والمنشآت الحيوية كالسدود.

هوامش الدراسة:

(1) Susan S. Brown and Lois Wright Morton, Pathways for Getting to Better Water Quality: The Citizen Effect, Springer Science & Business Media, 2010, P16-17.

(2) Nicolas Dickinson and Guy Alaerts, Water for a Changing World - Developing Local Knowledge and Capacity: Proceedings of the International Symposium "Water for a Changing World Developing Local Knowledge and Capacity", CRC Press, 2008, P202; also: Claudia Pahl-Wostl, Water Governance in the Face of Global Change: From Understanding to Transformation, Springer, 2015, P128.

(3) الحسن شكراني، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، د.ت.

(4) المرجع السابق، د.ت.

(5) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي)، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005، ص199.

(6) قحطان رحيم وهيب السامرائي، ياسين موسى جاسم الدوري، التنمية الشاملة في العراق مقاربات في الفكر والتطبيق مع الواقع في العراق (مع التركيز على محافظة صلاح الدين) المؤتمر الأول 15– 16 إبريل 2009، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، ص 112.

(7) منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع التحديات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص21.

(8) عابدين محمد علي، وآخرون، ترشيد الاستخدام كوسيلة لتحقيق الأمن المائي في الوطن العربي، كلية الزراعة، جامعة الخرطوم، 2020، ص1.

(9) محمد شوقي عبد الله رسلان، الأمن المائي العربي، جوهر صراعات وحروب المنطقة في العقود القادمة، الحرس الوطني، مارس 1997، ص 25 وما بعدها.

(10) منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص45. انظر أيضاً: محمد سالمان طايع، رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد (191)، الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، يناير 2013، ص 58–63.

(11) Clara Colton Symmes, Social justice starts with water security for all, (February 18, 2022), (19 July 2022), Link: https://www.iwmi.cgiar.org/2022/02/social-justice-starts-with-water-security-for-all/
(12) Ibid.
(13) Chip Fletcher, Climate Change: What The Science Tells Us, John Wiley & Sons, 2018, P321.
(14) Anja du Plessis, Water as an Inescapable Risk: Current Global Water Availability, Quality and Risks with a Specific Focus on South Africa, Springer, 2018, P131.
(15) Turkey, Syria and Iraq: Conflict over the Euphrates-Tigris, Climate Diplomacy, (20 July 2022), Link: https://climate-diplomacy.org/case-studies/turkey-syria-and-iraq-conflict-over-euphrates-tigris
(16) Ibid.

(17) مشروع جنوب شرق الأناضول، يعرف اختصار باسم GAP هو مشروع تنموي اقتصادي لمنطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا.

(18) حمزة محمود شمخي، مؤشر الإجهاد المائي وموقع العراق منه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، تاريخ الاطلاع (21 يوليو 2022)، على الرابط التالي: https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/19606

(19) قرار الأمم المتحدة العالمي بشأن تنمية الموارد المائية: المياه العادمة: المورد غير المستغل، اليونسكو، 2018، ص34.

(20) Alice Naghshineh and others, Dispute over Water Resource Management—Iraq and Turkey, Journal of Environmental Protection, Vol.7 No.8, July 2016, (22 July 2022), Link: https://www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=68078#ref15
(21) John Daly, Turkey's Water Policies Worry Downstream Neighbors, Turkey Analyst, (September 2014), (22 July 2022), Link: https://www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/343-turkey%E2%80%99s-water-policies-worry-downstream-neighbors.html

(22) مشروع «ري دجلة الكبير» السوري يحتاج 3 مليارات دولار والمفاوضات متواصلة مع الصندوق الكويتي كممول رئيسي، الراي، تاريخ النشر (5 سبتمبر 2010)، تاريخ الاطلاع (22 يوليو 2022)، على الرابط التالي: https://www.alraimedia.com/article/204868/

(23) محسن الخزندار، المياه والأمن القومي العربي في سوريا والعراق، دنيا الوطن، تاريخ النشر (23 أكتوبر 2010)، تاريخ الاطلاع (22 يوليو 2022)، على الرابط التالي: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/212471.html

قائمة المراجع:

أولاً، المراجع العربية:

١. الحسن شكراني، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

٢. حمزة محمود شمخي، مؤشر الإجهاد المائي وموقع العراق منه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، تاريخ الاطلاع (21 يوليو 2022)، على الرابط التالي: **https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/19606**

٣. عابدين محمد علي، وآخرون، ترشيد الاستخدام كوسيلة لتحقيق الأمن المائي في الوطن العربي، كلية الزراعة، جامعة الخرطوم، 2020.

٤. قحطان رحيم وهيب السامرائي، ياسين موسى جاسم الدوري، التنمية الشاملة في العراق مقاربات في الفكر والتطبيق مع الواقع في العراق (مع التركيز على محافظة صلاح الدين) المؤتمر الأول 15– 16 إبريل 2009، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2009.

٥. قرار الأمم المتحدة العالمي بشأن تنمية الموارد المائية: المياه العادمة: المورد غير المستغل، اليونسكو، 2018.

٦. محسن الخزندار، المياه والأمن القومي العربي في سوريا والعراق، دنيا الوطن، تاريخ النشر (23 أكتوبر 2010)، تاريخ الاطلاع (22 يوليو 2022)، على الرابط التالي: **https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/212471.html**

٧. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي)، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005.

٨. محمد سالمان طايع، رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد (191)، الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، يناير 2013.

٩. محمد شوقي عبد الله رسلان، الأمن المائي العربي، جوهر صراعات وحروب المنطقة في العقود القادمة، الحرس الوطني، مارس 1997.

١٠. مشروع «ري دجلة الكبير» السوري يحتاج 3 مليارات دولار والمفاوضات متواصلة مع الصندوق الكويتي كممول رئيسي، الراي، تاريخ النشر (5 سبتمبر 2010)، تاريخ الاطلاع (22 يوليو 2022)، على الرابط التالي: **https://www.alraimedia.com/article/204868/**

١١. منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع التحديات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

1. Alice Naghshineh and others, Dispute over Water Resource Management—Iraq and Turkey, Journal of Environmental Protection, Vol.7 No.8, July 2016, (22 July 2022), Link:

https://www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=68078#ref15

2. Anja du Plessis, Water as an Inescapable Risk: Current Global Water Availability, Quality and Risks with a Specific Focus on South Africa, Springer, 2018, P131.
3. Chip Fletcher, Climate Change: What The Science Tells Us, John Wiley & Sons, 2018, P321.
4. Clara Colton Symmes, Social justice starts with water security for all, (February 18, 2022), (19 July 2022), Link: https://www.iwmi.cgiar.org/2022/02/social-justice-starts-with-water-security-for-all/
5. John Daly, Turkey's Water Policies Worry Downstream Neighbors, Turkey Analyst, (September 2014), (22 July 2022), Link: https://www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/343-turkey%E2%80%99s-water-policies-worry-downstream-neighbors.html
6. Nicolas Dickinson and Guy Alaerts, Water for a Changing World - Developing Local Knowledge and Capacity: Proceedings of the International Symposium "Water for a Changing World Developing Local Knowledge and Capacity", CRC Press, 2008, P202; also: Claudia Pahl-Wostl, Water Governance in the Face of Global Change: From Understanding to Transformation, Springer, 2015, P128.
7. Susan S. Brown and Lois Wright Morton, Pathways for Getting to Better Water Quality: The Citizen Effect, Springer Science & Business Media, 2010, P16-17.
8. Turkey, Syria and Iraq: Conflict over the Euphrates-Tigris, Climate Diplomacy, (20 July 2022), Link: https://climate-diplomacy.org/case-studies/turkey-syria-and-iraq-conflict-over-euphrates-tigris